

سابعا: في مجال سلطة التصديق الإلكتروني

أصبح تطوير وتبني تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني الرقمي التي تراعي المعايير العالمية وتتلاءم للاستخدام داخل المجتمع المصري من الضرورات القومية الملحة، فضلا عن أن نمو التجارة الإلكترونية وحماية وسرية المعلومات المرسله عبر شبكات الاتصال أصبحت من الأمور الهامة والحيوية في عمل المؤسسات الحكومية والأنشطة الاقتصادية. وقد دعم من هذا التوجه صدور قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ والذي أعقبه تكليف وزارة المالية بإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية Gov-CA من أجل تطوير بنية أساسية لإدارة مفاتيح الشفرة الحكومية، بهدف تناقل المعلومات إلكترونيا بين أفراد الحكومة مع تحقيق الثقة في تكامل المعلومات وسريتها والتأكد من مصدرها.

- وفيما يلي نستعرض دور وزارة المالية في مجال سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية خلال العام ٢٠٠٩/٢٠١٠:
- بدأت وزارة المالية منذ منتصف عام ٢٠٠٧ التنفيذ الفعلي لمشروع التوقيعات الالكترونية الذي من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين منه إلى حوالي ٦ مليون مواطن، وقامت الوزارة بتحديد النموذج الأمثل لتنفيذ البنية التحتية لشفرة المفاتيح العامة للتوقيع الإلكتروني ووضع المعايير المنظمة لها، وباختيار وتعيين وتدريب الكوادر اللازمة لتجهيز وتشغيل المشروع.
 - صدق وزير المالية في ديسمبر ٢٠٠٨ على إنشاء نظام متكامل للبريد الإلكتروني خاص بالحكومة المصرية يستوعب ٢٠ ألف فرد لاستكمال البنية التحتية لسلطة التصديق الإلكتروني بهدف ربط كيانات الحكومة بعضها البعض عبر شبكة الإنترنت الدولية، وتعزيز القدرة على إدارة الأزمات وتوفير منظومة نقل استراتيجي إلكتروني شديدة السرية هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية والعالم الثالث.
 - تم البدء في تنفيذ المشروع بإنشاء نظام متكامل للبريد الإلكتروني للحكومة المصرية بقرار رئيس الوزراء رقم ٩٢٧ لسنة ٢٠٠٩. كما تم الاتفاق بين وزارتي المالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لترخيص لوزارة المالية بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني للعاملين بالحكومة المصرية والقطاعات التابعة لها.
 - مثل إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية Gov-CA نقطة البداية لدعم تطبيقات الحكومة المصرية الحساسة مثل منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني الحكومية والتي تعد أحد التطبيقات الإبداعية لتطوير أداء الحكومة المصرية والتي تتولاها وزارة المالية، لما تحققة من ترابط إلكتروني متكامل بين ملايين المواطنين والحكومة في مجال صرف المرتبات والمعاشات وتحويل مستحقات الدولة من دافعي الضرائب والجمارك. وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على زيادة الدخل القومي وعلى نشاط الحكومة في السنوات القادمة.
 - روعي أن تحقق منظومة البريد الإلكتروني الحكومية إمكانية إرسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني باستخدام شبكة الانترنت الدولية وشبكات التليفونات المحلية والدولية لتحقيق المرونة في التطبيق والحماية من الاعتماد فقط على شبكة الانترنت الدولية.
 - تم تفعيل منظومة التصديق الإلكتروني الحكومية مع الوحدات الحاسوبية التابعة لوزارة المالية بالقاهرة الكبرى، ومع تطبيقات الدفع والتحويل الإلكتروني الحكومية والتي تقوم بتنفيذها شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e-finance، وربطهم بمركز المدفوعات الرئيسي بمقر وزارة المالية وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي المصري.

التقرير السنوي

وستعمل الوزارة على استكمال جهودها في هذا المشروع في عام ٢٠١١/٢٠١٠ من خلال:

- الانتهاء من تفعيل التوقيع الإلكتروني الحكومي بمجلس الوزراء لتيسير تبادل الوثائق الموقع عليها إلكترونياً مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء والكيانات التابعة لها.
- البدء في إنشاء المرحلة الأخيرة من مشروع سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية وهي الخاصة بالموقع البديل لكل من:

◆ مركز التصديق الإلكتروني الحكومي Gov-CA PKI Trust Centre

◆ مركز البريد الإلكتروني الحكومي E-mail Trust Centre Gov-CA

- وذلك لضمان استمرار العمل وأداء الخدمة وحماية المشروع من أي مخاطر، وتحقيق معايير ومتطلبات قانون التوقيع الإلكتروني وشروط هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المسؤولة عن تنظيم التوقيع الإلكتروني في مصر.
- تطوير أنظمة واستراتيجيات المشروع طبقاً للتطور العالمي والتطبيق الفعلي ليصل إلى مرحلة التكامل وتماسك البناء لتحقيق أقصى استفادة منه، فضلاً عن تنفيذ خطة لنشر التوعية بأهميته.
- تفعيل منظومة التصديق الإلكتروني الحكومية بباقي الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية والتي يبلغ عددها الكلي تقريباً ١٧٧ وحدة حسابية وربطها بمركز المدفوعات الرئيسي بقرار وزارة المالية.
- التنسيق بين الوزارات لنشر وتدعيم منظومة التوثيق والتبادل الإلكتروني للوثائق بين الكيانات الحكومية من خلال سلطة التصديق الإلكتروني بوزارة المالية على مراحل متتابعة، وتقديم الدعم والمساندة للكيانات الحكومية بشأن المعايير والضوابط القياسية لأمن وسرية المعلومات وآليات العمل الواجب اتباعها مع سلطة التصديق الإلكتروني، مع وضع خطة زمنية لتأمين الوثائق الحكومية بمنظومة G2G.
- تنفيذ المرحلة الأولى من تفعيل تبادل الوثائق الإلكترونية بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزراء في كل من وزارات المالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.
- البدء بتفعيل منظومة العلاج على نفقة الدولة وربط ٢٩ مديرية صحية بالمحافظات المصرية بوزارة الصحة ومجلس الوزراء مدعومة بخدمات سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية من أنظمة التشفير والتوقيع الإلكتروني الحكومية.
- البدء في تفعيل منظومة Gov-CA في وزارة الداخلية بهدف زيادة تأمين وتوثيق المستندات والأجهزة المستخدمة في الوزارة.
- وضع خطة إستراتيجية شاملة للحكومة المصرية لتفعيل خدمات الإرسال والاستقبال باستخدام تكنولوجيا البريد الإلكتروني مدعومة بخدمات سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية، مع تدعيم تطبيقات الحكومة المصرية ببرامج تكاملية لتفعيل التوقيع الإلكتروني الحكومي وأنظمة التشفير الحكومية لهذه التطبيقات.
- تقديم المشورة الفنية وأعمال الخبرة بشأن فض المنازعات التي تنشأ بين الأطراف والتي تستخدم التوقيع الإلكتروني الحكومي والتشفير الحكومي وبالتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الخصوص: (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (أتيدا) - الأجهزة الأمنية - وزارة العدل - وزارة الداخلية).